جامعة باجي مختار– عنابة
Université Badji Mokhtar– Annaba
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques et commerciale et Sciences de gestion
قسم الجذع المشترك

المحور الثامن في المادة التعليمية مدخل للاقتصاد:

النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

من إعداد الأستاذة بونعيجة نجوى

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك(المجموعة C)

السنة الجامعية: 2025/2024

تمهيد:

طرح التطور الاجتماعي والاقتصادي الكبير الذي شهدته البشرية ، تعدد السلع المنتجة وتزايد الاتجاه في المجتمع الواحد نحو التخصص في مجال الإنتاج تزامنا مع النمو السكاني الكبير وتعدد رغبات واحتياجات الفرد في ظل هذا التطور الاجتماعي والاقتصادي الكبير، الحاجة لأسلوب ما لتنظيم وتوجيه الحياة الاقتصادية ووضع حل للمشكلات الرئيسية الثلاثة وهي:

خلفية السؤال	صيغة السؤال
متعلق بالأهداف	ما هي السلع التي يقوم الاقتصاد بإنتاجها؟
متعلق بالوسائل	كيف سيتم إنتاج هذه السلع؟
متعلق بالمنهج	كيف سيتم توزيع هذه المنتجات ؟

أولا- مفهوم النظام الاقتصادي:

من وجهة النظر العامة يعبر مفهوم النظام عن مجموعة من العناصر المادية والبشرية والمعنوية التي تجتمع وفق تنظيم محدد لتحقيق أهداف عامة لها، كما كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو تفاعلي لتحقيق الأهداف العامة له.

ويعرف النظام الاقتصادي كتعبير عن الطريقة التي من خلالها يتم إدارة مختلف الأنشطة والعلاقات الاقتصادية بما فيها علاقة الإنسان بالإنسان في الإطار الإنتاجي وعلاقته بوسائل الإنتاج، والأنشطة التي يمارسها في سبيل تلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من استغلال الموارد الاقتصادية لمجتمع ما في زمان ومكان معين، أي الآلية المتبعة في علاج المشكلة الاقتصادية.

ثانيا- خصائص النظام الاقتصادي:

على اعتبار أن النظام الاقتصادي يشير إلى الأطر الفكرية المحددة للآليات والطرق المتبعة في معالجة المشكلة الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، فإنه ينبغي أن يتصف بشكل عام بمجموعة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي:

- ✓ يستهدف معالجة المشكلة الاقتصادية بشكل فعال، وعلى ذلك الأساس يتحدد مبرر وجوده واستمراريته في تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع.
- ✓ يتضمن مجموعة من الآليات والطرق التي تمكن من تنظيم والتحكم في العلاقات والأنشطة الاقتصادية وإدارتها، وتضبط دور كل وحدة اقتصادية كنظام فرعي وعلاقته بالنظام الكلي.
- ✓ يتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد العامة التي تميزه عن باقي الأنظمة في طريقة تنظيم العلاقات والأنشطة الاقتصادية ومعالجة المشكلة الاقتصادية.

- ✓الانسجام مع الأبعاد الحضارية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، أي أن يبنى على أفكار ومبادئ تتلاءم مع المنطق الاقتصادي السائد والقواعد والقوانين التي تحكم العلاقات والسلوكات الاقتصادية.
- ✓توضيح آليات وترتيبات القرار الاقتصادي الخاصة بالإجابة على تساؤلات المشكلة الاقتصادية

والمتمثلة في طريقة توفير الموارد الاقتصادية واستخدامها وتخصيصها على مختلف الاحتياجات والرغبات الإنسانية.

- ✓يوفر الآليات والطرق التي تمكن المجتمع من التوزيع الفعال للثروة والموارد الاقتصادية المختلفة على الأعوان الاقتصاديين والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثالثا- أهداف النظام الاقتصادي:

حسب الاقتصادي الأمريكي" بكنكهام "يتميز النظام الاقتصادي بتعدد أهدافه الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، هذا مع اختلاف في الأفضليات التي تعطيها للأهداف الاجتماعية، ويمكن حصر هذه الأهداف في خمس نقاط رئيسية:

- ✓تحقيق الحد الأقصى من الكفاية الإنتاجية في استخدام الموارد الاقتصادية لتلافي البطالة.
- ✓تحديد الحد الأقصى من الاستقرار لتلافي الأزمات الاقتصادية.
- ✓تحقيق الحد الأقصى من المساواة في توزيع المداخيل لسد حاجات المستهلكين.
- ✓تحقيق الحد الأقصى من النمو الاقتصادي لضمان زيادة الإنتاجية في الأمد الطويل.
- ✓تحقيق مستلزمات التبدل الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا- تطور الأنظمة الاقتصادية:

لقد عرفت البشرية عدة أنظمة اقتصادية تعاقبت عبر التاريخ الاقتصادي، وميز كل منها فترة زمنية معينة عكس نمط حياة الإنسان والخصائص الحضارية والاجتماعية والفكرية لتلك المجتمعات، فنجد:

- ➢ **مرحلة الاقتصاديات القديمة:** هي النظم الاقتصاديّة التي عرفها الناس، قبل ظهور الثورة الصناعيّة في أوروبا في بدايات القرن العشرين، ومنها:

أ- **الاقتصاد البدائيّ:** هو أول نظام اقتصاديّ عرفه الناس في التاريخ البشري، واعتمد على أساليب الإنتاج البدائيّة، فلم تكن المعارف والأفكار الموجودة معتمدة على مصادر علميّة، أو دراسات، وأبحاث، بل اعتمدت على العادات التي اكتسبها الناس بالتوارث، لذلك ارتبط الاقتصاد البدائيّ مع الطبيعة بشكل مباشر.

ب- **الاقتصاد الإقطاعي (الاقتصاد المغلق):** انتشر في أوروبا في العصور الوسطى، وهو اقتصاد قائم على وضع الفوارق الاجتماعيّة بين الأفراد.

➢ **مرحلة الاقتصاديات الحديثة:** وهي النظم الاقتصاديّة التي ظهرت أثناء وبعد الثورة الصناعيّة في أوروبا، وتأثرت أيضاً بالأفكار السياسية التي انتشرت في فترة الحروب العالمية، ويمكن التمييز بين الأنظمة الاقتصادية بطريقتين:

✓ **معيار واحد:** ملكية وسائل الإنتاج.

✓ **معايير متعددة**: شكل الملكية، نظام العمل، دور الدولة، الحرية الاقتصادية وغيرها.

في هذا السياق يمكن التمييز ما بين:

أ) **الاقتصاد الرأسمالي:**

النظام الاقتصادي الرأسمالي نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية، والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية، فهو نظام اقتصادي يقوم أساساً على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والذي يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكاً سميت المصلحة إشباعاً، وإن كان منتج سميت المصلحة ربحا، كما لا تتواجد به هيئة تتولي توزيع الموارد الاقتصادية، حيث يقوم السوق بهذا الدور.

بناء على ما تقدم، تتلخص أهم ركائز النظام الرأسمالي فيما يلي:

- مبدأي حق الملكية الخاصة أي حق الفرد في تملك الأموال أو الموارد الإنتاجية أو الاستهلاكية ملكية خاصة،وحرية التعاقد حرية الأفراد في تبادل السلع والخدمات وذلك من خلال التعاقد
- المنافسة الحرة و تشجيع المبادرات الفردية و الجماعية، فالتنافس الحر بين المنتجين يعتبر الوقود المحرك للآلة الاقتصادية فالحرية الاقتصادية تفتح آفاقا واسعة للمبادرات الفردية الخلاقة بحيث أن كل المتعاملين يبذلون قصارى جهدهم لإنتاج ما هو أحسن وأفضل وبكمية أكبر و بتكلفة أقل.
- الربح و المخاطرة عاملان متلازمان في كل الفعاليات الاقتصادية.
- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واقتصار دورها على حماية حقوق الأفراد.
- حرية الاستهلاك، وحرية العمل، وحرية الإنتاج، وحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال داخلياً وخارجي حرية التجارة .
- خضوع النشاط الاقتصادي الرأسمالي لقوى السوق (العرض، الطلب)، فجهاز الأثمان هو الرابط بين العرض و الطلب والأداة الفعالة لإيجاد التوازن بالأسواق، لذلك الثمن أو الأسعار تقف وراء كل قرارات الوحدات الاقتصادية.

لا شك أن النظام الرأسمالي يتسم بالعديد من المزايا أهمها:

- تطور العملية الإنتاجية، وحدوث طفرة عالية في الإنتاج.
- ارتفاع مستو ى المعيشة.
- الاستغلال الأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع .

إلا أن هناك عدد من المساوئ لهذا النظام تتمثل فيما يلي:

- التوزيع السيئ للملكية الخاصة للموارد وما ينجم عنه من تفاوت اجتماعي بين طبقة أقلية تمتلك الأكثرية من الموارد، وفئة أكثرية لا تمتلك إلا القليل منها.
- تركز الملكيات لفرد أو مجموعة من الأفراد إلى قيام الاحتكار(الشركات القابضة أو المتعددة الجنسيات) إذا كذلك انعكاس إرادة الأقلية المالكة لغالبية ثروة المجتمع على السياسة العامة للدولة بما يحقق مصالحها.
- الحريات الرأسمالية حريات نظرية لا فعلية، نتيجة لسوء توزيع الدخول وما يؤدى إليه من تفاوت الفرص، فحرية العمل غير مكفولة للجميع من الناحية الفعلية. آما أن حرية الاستهلاك حرية وهمية حيث لا يستطيع الفقراء الحصول على السلع التي يمكن أن يحصل عليها الأغنياء.
- آلية الثمن لا تكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية، ما يفسر التقلبات الاقتصادية من الرواج إلى الكساد أو العكس مسبباً حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

تبعا لهذه المساوئ، وكذلك ظروف الإنتاج السيئة التي سادت في ظل الرأسمالية وزيادة بؤس الطبقة العاملة، كل هذه العوامل كانت الأساس الذي اعتمد عليه أنصار النظام الاشتراكي في دعوتهم إلى نظام اقتصادي جديد هو النظام الاشتراكي.

ب) **النظام الاشتراكي:**

بدأ النظام الاشتراكي في الظهور على يد "كارل مارس" في منتصف القرن التاسع عشر، وقد نشأ على إثر إسراف حكومات الدول الغربية في تطبيق مبادئ الحرية وتمجيد مذهب الفردية، نتيجة لتطبيق الآراء والتعاليم التي نادى بها مجموعة الاقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد باسم "الاقتصاديين الكلاسيك" وما كاد ينتصف القرن التاسع عشر حتى بدى بوضوح النظام الرأسمالي الحر ينطوي على عيوب كثيرة وانحرافات خطيرة تجعله يخفق في تحقيق مطالبه الإنسانية.

لذا يعدّ النظام الاقتصادي الاشتراكي، معاكساً للنظام الاقتصادي الرأسمالي، فهو قائم على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج كافة، بمعنى أنه بإمكان أي شخص، مهما كانت طبقته الاجتماعية، أن يمتلك الوسيلة الإنتاجية التي يجدها مناسبة له للعمل فيها، دون وجود أي تصنيفات تصنف الأفراد في المجتمع الواحد، وبالتالي إن فالنظام الاشتراكي يشترك مع النظام الرأسمالي في تطبيق الفنون الإنتاجية المتقدمة من حيث تقسيم العمل واستخدام الآلات، ولكن التقدم الفني في النظام الرأسمالي يبقى مسئولية المشروعات الخاصة في حين يجب أن تضطلع به الدولة في النظام الاشتراكي.

بناءا على ما تقدم ذكره، فإن أهم ركائز النظام الاقتصادي الاشتراكي تتلخص فيما يلي:

- إلغاء الملكية الخاصة للموارد الإنتاجية وحصرها على سلع الاستهلاك أو ما يحصل عليه الأفراد من دخول من عملهم لدى الدولة أو في شركاتها العامة، أو ما يدخرونه من أموال بشرط ألا تتحول هذه المدخرات إلى أموال عينية إنتاجية.
- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج مع فتح المجال أمام النشاط النقابي لحماية حقوق العمال وحل مشكلة فائض الإنتاج والصراع الطبقي وكذا اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص.

- الدولة هي المالكة للموارد أو لعوامل الإنتاج المتاحة في المجتمع.
- محرك النشاط الاقتصادي و القرارات الاقتصادية لا يرتكز على السوق أو الأسعار بل على الخطة الاقتصادية المعدّة مسبقا من قبل الدولة(التخطيط المركزي)، فتوزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحديد ما يتم إنتاجه و ما يتم استهلاكه يتم كله من خلال تخطيط مركزي أو من خلال السلطة المركزية وبعيداً عن آلية الثمن وقوى العرض والطلب.

لاشك أن النظام الاشتراكي استفاد من بعض عيوب الرأسمالية لكنه لم يستفد من نقاطه أو جوانبه الإيجابية بل رفضه جملة وتفصيلاً وهذا الخطأ الذي ارتكبه المنظرون الاشتراكيون ضف إلى ذلك بالرغم من الغايات الإنسانية التي يسعى إليها النظام الاشتراكي فقد أوجد جملة من السلبيات أهمها :

- الفشل في إيجاد حلول لظاهرة التسيب و الإهمال و اللامبالاة وروح الاتكال مع غياب نظام حوافز كفء.
- التسيير البيروقراطي الإداري بالإضافة إلى ظهور المحسوبية والرشوة.
- ضعف الإنتاج في ظل غياب المنافسة تقليل فرص التنافس بين المنتجين.
- سوء تقدير الواقع و النتائج الاقتصادية.
- القضاء على روح المبادرة والإبداع وتعطيل دور القطاع الخاص.
- عدم وجود جهاز الثمن والأسعار.
- عجز النظام الاشتراكي عن استخدام الموارد النادرة للحصول على أكبر عائد ممكن.

إن النظام الاشتراكي ثبت فشله على الأقل على المستوى الإنساني، الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي، فتفشت فيه الدكتاتورية والاستبداد السياسي، ما يفسر اختفاء الاقتصاد الموجه باقتصاديات الدول وذلك تحت التأثير السياسي والاقتصادي الرأسمالي الدوليين أو ما يعرف حاليا باقتصاد السوق.

ج) النظام المختلط:

في ظل النظام المختلط تعدّ الدولة تمثل شريكا أساسيا في عمليات الإنتاج، التوزيع والاستهلاك إلى جانب منظمات الأعمال الخاصة، حيث تتحكم الدولة بعناصر الإنتاج الأساسية من خلال سيطرتها على الموارد الطبيعية، من خصائصه:

- الملكية العامة و الاستفادة من المبادرات الخاصة.
- حرية مقيدة لصالح التوجهات العامة للدولة.
- احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الأساسية مع السماح بالمنافسة المحدودة.
- الربح و المخاطرة يجب أن يؤخذ ضمن إطار معد مسبقا من قبل جهات مسؤولة في الدولة.

د) النظام الإسلامي:

انطلاقا من أن الشريعة الإسلامية جاءت في شكل مبادئ وقواعد عامة ترسم الإطار العام للنظام الاقتصادي، فالنظام الاقتصادي الإسلامي نظام رباني، واقعي و أخلاقي صالح لكل زمان ومكان، لا يمنع الاستفادة من الأساليب الحديثة في علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية، كما أنه لا ينكر ضرورة التخطيط والإعداد لمستقبل الأمة وتنظيم السوق، والمرافق الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، بل تسند هذه المهام إلى العلماء المتخصصين وتصبح فرض كفاية عليهم، بحيث إذا امتنعوا عن القيام بها أَثِمُوا.

في هذا السياق، يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على ثلاث مبادئ:

- الملكية المزدوجة(الملكية الخاصة والملكية الجماعية).
- الحرية الاقتصادية المقيدة.
- العدالة الاجتماعية(التكافل الاجتماعي).

أما خصائص النظام الإسلامي، فتتلخص في النقاط التالية:

- مبدأ الاستخلاف للإنسان على الثروات التي وهبها الله تعالى، فلا يجوز تبديد الثروة او إتلافها أو سوء التصرف بها.
- الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية وعليه يراعى عند تنفيذ السياسة الاقتصادية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية في المجتمع الإسلامي الانصياع إلى ضوابط معينة، نذكر منها اثنان:
  - ✓ ضابط الحلال والحرام وتأثيره على الإنتاج والاستثمار.
  - ✓ ضابط أولويات الإنتاج للسلع والخدمات في المجتمع.

- مرونة الاقتصاد الإسلامي وصلاحيته لكان زمان ومكان، والمقصود بمرونة الاقتصاد الإسلامي السهولة في التطبيق وتبسيط الإجراءات حتى لا تكون عائقا لانطلاق العملية الإنتاجية.
- الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال، فالإسلام يدعو إلى ترشيد الاستهلاك والادخار معا، ورغب في السعي من أجل الرزق الحلال بل جعل طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة، كما دعا إلى التكافل والتضامن الاجتماعي بما يكفل مصلحة الفرد والجماعة معا.
- الالتزام في المعاملات، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يزيد عن مثيله الوضعي، على أنه لا يهتم فقط بمعالجة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، بل يزيد على ذلك باهتمامه بجانب الأخلاق والمثل العليا للإنسان وارتباطه بالعقيدة التي تحكم المجتمع الإسلامي ألا وهي الدين الإسلامي.

من الناحية المنهجية والعملية فإن النظم الاقتصادية الأربعة تختلف عن بعضها البعض من زاويتين أساسيتين، تتعلق الأولى بالأهداف الاقتصادية من حيث الدرجة والأهمية أما الثانية تتعلق بالوسائل والأساليب التي تتبع لتحقيق تلك الأهداف، زيادة عن إختلافها في الخلفية العقائدية أو الإيديولوجية.